اقتصاد

وزير الصناعة لـ«الوطن»: إيقاف استثمار «الحرفيين» لمعمل زجاج دمر لخلل في العقد

محمد راكان مصطفى

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة لـ«الوطن» عن إيقاف العقد الذي تم توقيعه مع الجمعية الحرفية في ريف دمشق لاستثمار معمل زجاج دمر التابع لوزارة الصناعة والمتوقف عن العمل بهدف إنشاء حواضن حرفية.

وأكد طعمة أن الوزارة هي صاحبة فكرة استثمار اتحاد الحرفيين لمعمل دمر للزجاج بهدف المساعدة على خلق فرص عمل للحرفيين الذين فقدوا منشآتهم وورشاتهم نتيجة الأعمال التخريبية للمجموعات الإرهابية المسلحة.

مبيناً أن السبب وراء إيقاف العقد يعود إلى وجود خلل في بنود العقد، إذ خالف العقد ما تم الاتفاق عليه بين الوزارة والاتحاد العام للحرفين في عدة نقاط أهمها أنه تم الاتفاق بأن يتم التعاقد بين الوزارة والاتحاد العام كمنظمة حرفية، إلا أن العقد تم توقيعه بخلاف الاتفاق وبدل من أن يوقع من الاتحاد العام تم التوقيع عليه من جمعية حرفية ممثلة شخصاً.

وأضاف الوزير أن من النقاط الجوهرية التي خالفت ما تم الاتفاق عليه بين الوزارة والاتحاد مدة العقد، مشيراً إلى أنه ووفقاً للاتفاق يبرم العقد لمدة خمس سنوات يجدد سنوياً بالاتفاق بين الطرفين، إلا أن العقد الذي تم توقيعه تم تحديد مدة الاستثمار بـ٢٠ سنة، بالإضافة إلى الاعتراض على صغر مبلغ رسم بدل الاستثمار الذي يقدر بـ٢,٥ مليون وعد ذلك المبلغ مجحفاً جداً بحق الوزارة.

وأكد أن الوزارة بصدد عرض العقد على اللجنة الاقتصادية ليتم دراسته من قبلها وإصدار القرار المناسب وفق الأنظمة والقوانين وبصورة عادلة لجميع الأطراف، ليتم بعد ذلك التزام جميع الأطراف بالقرار الصادر عن اللجنة.

يشار إلى أن رئيس الاتحاد العام للحرفيين كان صرح في وقت سابق لـ«الوطن» أن استثمار معمل زجاج دمر التابع لوزارة الصناعة والمتوقف عن العمل خطوة ضمن خطة الاتحاد لإنشاء حواضن حرفية تقام على أرض منشآت القطاع العام المتوقفة عن العمل بسبب الأعمال التخريبية.

من جهة أخرى أكد الوزير طعمة أنه يتم التواصل بشكل كبير مع الفعاليات الصناعية عن طريق غرف الصناعة والتجارة من أجل الوصول إلى عملية تشاركية بهدف تشغيل منشآت القطاع العام الصناعية المتوقفة عن العمل من خلال مساعدة الصناعيين الذين فقدوا منشآتهم على الإنتاج، وذلك عن طريق تقديم البنى التحتية من الوزارة في حين يتم تقديم خط الإنتاج من الصناعي، بموجب عقد يحدد فيه المدة وفق اتفاق بين الطرفين، وذلك مع ضرورة المحافظة على شرطي البقاء على ملكية القطاع العام لوسائل الإنتاج والبنى التحتية، والحفاظ على حقوق العمال وعدم المساس بأي منها.

وفي سياق آخر، أشار طعمة خلال حديثه لـ«الوطن» إلى أن عملية التقييم التي بموجبها تم معالجة مشكلات الخلل الإداري بإعفاء بعض المديرين وتعيين مديرين جدد أو بإحالة بعض الملفات إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي تم اكتشاف فساد فيها.مؤكداً أن قيام الوزارة بإجراء عملية التقييم كان لها أثر إيجابي في عمل الشركات التابعة للوزارة، ودليل ذلك انقلاب بعض الشركات من خاسرة إلى رابحة كمعمل شركة الألبان وشركة الكونسروة ومعمل مياه الفيجة.

وعن موضوع القروض المتعثرة للصناعيين برأي الوزير أوضح أن الحكومة قدمت تسهيلات كبيرة من خلال مراسيم الجدولة التي تم إصدارها لمساعدة الصناعيين المتعثرين على تسديد قروضهم مبيناً أن العديد من الصناعيين استفادوا من هذه المراسيم عبر إجراء عملية تسوية لقروضهم المتعثرة إلا أن هناك البعض أصلاً ليس لديهم نية بتسديد قروضهم، مضيفاً إن العائق الأساسي أمام عودة الصناعيين للإنتاج لا يمكن اعتباره الديون المتعثرة، وإنما العائق برأيه هو توفير الطاقة الكهربائية والوقود والفيول والاستقرار الأمني.مع تأكيده أن توافر هذه العوامل في المدن الصناعية سوف يؤدي إلى عودة الصناعيين إلى الإنتاج، وأكبر دليل هو عودة عدد كبير من الصناعيين إلى الإنتاج في المدينة الصناعية بعدرا بعد أن أمنت الحكومة للصناعيين الكهرباء والوقود ضمن ظرف أمني مناسب.

اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»:

إشاعة البندورة المسمومة تستهدف رفع سعرها.. ولا معالجات كيميائية للمحصول

علي محمود سليمان
عمار الياسين

نفت وزارة الزراعة ما تناقلته بعض مواقع التواصل الاجتماعي عن انتشار بندورة مستوردة سامة تباع بالأسواق السورية تسبب الخمول والإرهاق والتلبك المعوي.

وأوضح مدير الإنتاج النباتي بوزارة الزراعة المهندس عبد المعين قضماني أن وزارة الزراعة لا تعطي موافقات لاستيراد البندورة في مثل هذه الأوقات من السنة لتوافر فائض كبير من البندورة المنتجة محلياً، مضيفاً: إن التجار بطبيعة الحال لا يقومون باستيراد هذه المادة خلال تموز وآب وأيلول لأن الإنتاج المحلي يكون في ذروته بسورية وخاصة بدرعا وطرطوس.

وبين قضماني بأن المهربين لا يتجرؤون على إدخال هذه المادة بهذه الأوقات من السنة لأنها خاسرة حتما مضيفاً: إن المنتجين المحليين يشكون من تدني أسعار إنتاجهم حالياً ويطالبون بفتح أسواق خارجية لتصديره.

بدوره نفى رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو وجود أي بندورة مسمومة في الأسواق، مؤكداً أن إنتاج محصول البندورة يتم من دون وجود أي معالجات كيميائية قد تؤدي لتسبب حالات سامة.

وبيّن كشتو في تصريح لـ«الوطن» أنه يوجد فائض كبير في إنتاج البندورة وخصوصاً في المراكز الأساسية لزراعتها بمحافظتي درعا وطرطوس حيث يعتبر هذا الوقت من السنة هو ذروة إنتاج البندورة، ولذلك لا يوجد أي استيراد للمادة في هذه الفترة، وعلى العكس فإن سعر البندورة دون الكلفة من المنتج حيث وصل سعرها في سوق الهال من ٢٠ ل.س إلى ٤٠ ل.س.

ولفت كشتو إلى إمكانية أن تندرج إشاعة وجود البندورة المسمومة ضمن سعي البعض لرفع أسعارها في بعض الأسواق والمناطق، بحيث يدعي بأن البندورة بسعر ٢٠٠ ل.س تكون مكفولة ومضمونة والبندورة بسعر ٤٠ ل.س غير مضمونة المنشأ، وهذه الحالات حدثت سابقاً من قبل أصحاب النفوس الضعيفة.

وأشار رئيس اتحاد غرف الزراعة إلى وجود فائض كبير في إنتاج المحاصيل وخاصة الخضار الصيفية والفواكه، ومع ذلك توجد مشكلة في الأسعار تتمثل بأن سعر المادة يكون متدنياً من المنتج، ويصل إلى المستهلك بسعر مرتفع، حيث رصدنا بأن سعر كيلو البندورة ٤٠ ل.س في سوق الهال، في حين كان بسعر ٢٥٠ ل.س في سوق الشعلان.

وهو الأمر الذي يعمل الاتحاد عليه حالياً من خلال رصد الأسواق ومتابعتها ودراسة جميع الحالات بشكل مكثف لإيجاد الحلول وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وقد تم رفع مذكرة حول الموضوع لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وكشف كشتو أن أسباب ارتفاع الأسعار كثيرة وتم الحديث فيها مطولاً ما بين ارتفاع تكاليف الشحن والنقل وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج إضافة إلى توقف التصدير إلى الأسواق الخارجية وغيرها من الأسباب المعلنة، وهناك أسباب أخرى مخفية يتم من خلالها التلاعب بالأسعار، ومنها حملات الدعاية المغرضة لإخافة التجار من التوجه إلى سوق الهال في الزبلطاني بإشاعة أنه منطقة غير آمنة واستغلال هذه الإشاعة لرفع السعر، علماً أن المنطقة آمنة تماماً والحركة فيها طبيعية بشكل يومي، ومع ذلك نرصد وجود فارق كبير بسعر الخضار والفواكه، حتى ضمن المناطق القريبة، حيث نجد أن سعر البندورة منخفض في الزبلطاني ومرتفع في القصاع، علماً بأن المنطقتين متجاورتان وبحالة أمان، وهو من الأسباب المخفية وتندرج ضمن عملية الدعاية المغرضة من قبل المستغلين للأزمة.

موضحاً أن ارتفاع الأسعار للمستهلك لا يتوقف عند هذا السبب ولكنه واحد منها، ولذلك يجب العمل على الإثبات بشكل يومي بأن سوق الهال منطقة آمنة لتشجيع أصحاب المحلات وتجار الخضار للتوجه واستجرار الخضار والفواكه بكميات أكبر وأسعار منافسة لجميع الأسواق والمناطق بدمشق.

٢٠٠ ليتر بنزين حصة السيارة الحكومية في الشهر

فورات قيم بنزين البطاقة الذكية إلى فائض الموازنة

الوطن

طلبت رئاسة الوزراء من جميع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي اعتبار مبالغ الوفورات المتحققة لديها والتي تزيد عن قيم الاستهلاك الفعلي لكميات الوقود المستجرة بالبطاقة الذكية من قبل الشركة العامة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية محروقات إلى الخزينة المركزية، اعتبارها بمثابة دفعات على حساب الفوائض الاقتصادية لفائض الموازنة أو فائض السيولة المترتبة على الجهة المعنية. وذلك بالتنسيق المشترك بين الجهة المتحقق الوفر لديها وشركة محروقات والخزينة المركزية وصندوق الدين العام.

جاء ذلك على خلفية التساؤلات التي وردت من عدد من الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي حول آلية الصرف المناسبة وكيفية معالجة الوفورات المحققة والتي تزيد عن قيم الاستهلاك الفعلي لكميات الوقود المستجرة بالبطاقة الذكية إلى الخزينة المركزية وذلك وفقاً لأحكام النظام المحاسبي الأساسي واللجنة الاستشارية الدائمة للنظام المحاسبي.

وطلبت الحكومة من جانب آخر تحديد كمية المحروقات للسيارات العاملة وفق نظامي البطاقة الذكية والقسائم حسب الخطة الشهرية بـ٢٠٠ لتر للآلية كحد أقصى باستثناء باصات نقل الموظفين، فهي تحسب تبعا لخط سيرها للمسافة المقطوعة ومعدل الاستهلاك وتحديد كمية المحروقات للدراجات النارية بـ٢٥ لتراً شهريا لكل دراجة وصرف كمية الوقود اللازمة بموجب مهمة رسمية للقسائم خارج المحور المؤتمت.

وعلى صعيد الإجراءات اللازمة لبدء العمل بالبطاقة الذكية طلبت رئاسة الوزراء من الجهات العامة الاستمرار بالعمل على أسلوب قسائم المحروقات المدفوعة القيمة مسبقاً خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ ولمدة ستة أشهر خارج المحور المؤتمت، بحيث يصبح بدء العمل بإلغاء نظام التعامل بقسائم المحروقات اعتباراً من ٢٠١٦/١/١ عبر تحديد العمل بالقسائم وبنسبة ١٠٠٪ في محافظات درعا وإدلب وحلب ودير الزور والحسكة والرقة بسبب عدم تطبيق نظام البطاقة الذكية والقسائم حسب الخطة الشهرية بـ٢٠٠ لتر للآلية كحد أقصى باستثناء باصات نقل الموظفين، فهي تحسب تبعا لخط سيرها للمسافة المقطوعة ومعدل الاستهلاك وتحديد كمية المحروقات للدراجات النارية بـ٢٥ لتراً شهريا لكل دراجة وصرف كمية الوقود اللازمة بموجب مهمة رسمية للقسائم خارج المحور المؤتمت.

وعلى صعيد الإجراءات اللازمة لبدء العمل بالبطاقة الذكية طلبت رئاسة الوزراء من الجهات العامة الاستمرار بالعمل على أسلوب قسائم المحروقات المدفوعة القيمة مسبقاً خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ ولمدة ستة أشهر خارج المحور المؤتمت، بحيث يصبح بدء العمل بإلغاء نظام التعامل بقسائم المحروقات اعتباراً من ٢٠١٦/١/١ عبر تحديد العمل بالقسائم وبنسبة ١٠٠٪ في محافظات درعا وإدلب وحلب ودير الزور والحسكة والرقة بسبب عدم تطبيق نظام البطاقة الذكية والقسائم حسب الخطة الشهرية بـ٢٠٠ لتر للآلية كحد أقصى باستثناء باصات نقل الموظفين، فهي تحسب تبعا لخط سيرها للمسافة المقطوعة ومعدل الاستهلاك وتحديد كمية المحروقات للدراجات النارية بـ٢٥ لتراً شهريا لكل دراجة وصرف كمية الوقود اللازمة بموجب مهمة رسمية للقسائم خارج المحور المؤتمت.

وعلى صعيد الإجراءات اللازمة لبدء العمل بالبطاقة الذكية طلبت رئاسة الوزراء من الجهات العامة الاستمرار بالعمل على أسلوب قسائم المحروقات المدفوعة القيمة

«الدبس» لـ«الوطن»: مطلوب مميزات للصناعي الذي رفض مغادرة البلد

الوطن

قال رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس: إن الحكومة هي الداعم الحقيقي للصناعة الوطنية ورغم ذلك لدينا شجون وهموم أهمها أن تقصيرنا تجاه الصناعي ولا سيما في صنع القرار الذي يخدم الصناعيين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الدبس إلى أن الاجتماع الذي عقد بالأمس في الغرفة مع وزير التنمية الإدارية حسان النوري ركز على دور الغرفة المنوط بها في المرحلة المقبلة ولا سيما في ظل الظروف الحالية وأهمية تطبيق مبدأ التنمية الإدارية من خلال مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الوزارة والغرفة، والتي تقضي بالتعاون بين الجانبين في تنفيذ مشكلات التنمية الإدارية والتطوير المؤسساتي في الغرفة بهدف تطوير آليات عملها وتأهيل كوادرها البشرية واعتمادها كمشروع رائد لوزارة التنمية في قطاع الأعمال الخاص، إضافة إلى سعي الغرفة لرفع مستوى التشاركية مع الحكومة وتقديم قاعدة بيانات عن الواقع الصناعي تمكن أصحاب القرار من اتخاذ القرار الذي يصب في مصلحة القطاع الصناعي.

وأشار إلى أن القطاع الصناعي بقي صامداً في هذا البلد ويعمل بصمت من أجل أن تدور عجلة الاقتصاد. مؤكداً أن الصناعي الذي بقي في البلد من الواجب أن يحصل على المميزات، لذا يجب استصدار قرارات بشكل علمي ومنطقي لا يزعج الحكومة مادياً أو معنوياً حتى نرتقي بواقع الصناعة السورية إلى ما يجب أن تكون عليه. مؤكداً أن الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

ووجه الدبس دعوة للقطاع الخاص بكل أطيافه للتعاون مع وحدة التنمية الإدارية في الغرفة، لأن التنمية الإدارية تمثل المفهوم الأول لمحاربة الفساد، والناظم لتطوير العمل الإداري وتطوير عقل الموظف. مبيناً أن وزارة التنمية الإدارية ستلاقي العديد من الصعوبات لكن الغرفة ساعدت في إزالة هذه الصعوبات. مبيناً أن الهدف الأول لهذه الوحدة تحسين واقع الخدمات للصناعيين، إضافة إلى التشاركية مع الحكومة والصناعي السوري.

وخلال الاجتماع، أشار وزير التنمية الإدارية إلى أهمية الاستفادة من مضمون المشروع وتنفيذها بما يخدم خطط التنمية والتطوير الإداري، معتبراً أن الغرفة تتحمل مسؤولية كبيرة بالتعاون مع وزارة الصناعة الذين يعملان فريق عمل واحداً لتنمية وتطوير وخدمة الصناعة الوطنية. لافتاً إلى ما تتيحه مذكرة التفاهم من تأطير التعاون والتنسيق بين الوزارة والغرفة للاستفادة من خبرات القطاع الصناعي الخاص في إدارة منشآته، إلى جانب تنفيذ برامج القدرات القيادية المختصة بإدارة المنشآت والتشبيك مع الجهات غير الحكومية كافة بما يخدم تنمية وتطوير الإدارة في مختلف الجهات العامة والخاصة.

لا رقابة على البالة وأسعارها معقولة ورقابة على الأسواق وأسعارها عالية!!

عبير صيموعة

انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وما تبعها من انخفاض في دخل المواطن فضلاً عن الأسعار الجنونية للألبسة في الأسواق كان السبب الرئيسي في انتعاش سوق البالة في المحافظات حيث باتت محال البالة الأكثر رواجا وانتشارا بين المواطنين أضف إلى ذلك البحث عن الجودة في بعض الأحيان وبأسعار أقل عمّا يوجد في المحال.

ويؤكد صاحب أحد محال البالة أن زبائن السوق لا يقتصرون على الناس الفقراء فحسب فهناك أناس يرتادون السوق من جميع شرائح المجتمع وحتى الأغنياء منهم علما أن أسعار البالة هي الأخرى لاقت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة والذي يبرره أصحاب المحال أنه عائد إلى أن استيراد البالة محظور من الحكومة منذ زمن الأمر الذي دفع أصحاب المحال إلى استقدامها بطرق غير نظامية وما يترتب عليه من مخاطر وارتفاع في أجور الشحن والتوصيل ورغم ذلك الارتفاع إلا أن سوق البالة لم يتوقف عن العمل هذا ما أشار إليه صاحب أحد المحال، ويضيف قائلاً: رغم قرار المنع تصل البضائع بشكل أو بآخر إلى السوق.

و لعل ما يلفت النظر في أسواق البالة في السويداء أن جميع المحلات تتنافس في عرض بضاعتها من الألبسة حيث تجد الثياب داخلها معلقة في (استاندات) بعد غسلها وكيها.

وفي جولة للوطن على محلات البالة في المحافظة لاحظت أن سعر بنطال الجينز نحو ١٢٠٠ ليرة سورية وهو ذو جودة عالية على حين يصل سعر البنطال المحلي الصنع متوسط الجودة إلى ٣٥٠٠ ل. س ويصل إلى ٦ آلاف ل. س في حال كان عالي الجودة

في حين سجلت أسعار مبيع الثياب النسائية ١٥٠٠-١٨٠٠ للكنزة و٣ آلاف للفستان الذي يمكن أن يصل سعره في المحال العادية إلى ٨ آلاف أما ثياب الأطفال والتي تجاوزت أسعارها حد الجنون في الأسواق العادية فيمكن لربة المنزل شراء بنطال أو فستان بمبلغ لا يتجاوز الـ١٥٠٠ ل. س في حين تجاوزت أسعارها في المحال الـ٣ آلاف إلى ٤ آلاف ل.س.

وتؤكد السيدة نجوى وهي محامية بأنها تحصل على ثيابها وثياب أولادها منذ ثلاث سنوات تقريباً من البالة رغم إشارتها إلى أن أسعار سوق البالة باتت مرتفعة مقارنةً بقدراتهم الشرائية المحدودة ولكنها وعلى حد تعبيرها تبقى أرخص من أسعار الأسواق.

بينما أكدت رجاء وهي طالبة جامعية أن أسواق البالة هي المكان الأفضل لشراء الألبسة هذه الأيام لأنها تجد في سوق البالة الأسعار المعقولة والجودة العالية حيث إن أغلب القطع أوروبية الصنع وخاصة الأحذية والجلديات فهي أصلية ومريحة وسعرها مقبول نوعاً ما فضلا عن أن الثياب أغلبها من الماركات العالمية وبموديلات عصرية.

بدورها دائرة حماية المستهلك في السويداء أكدت أنه لا حماية على أسواق البالة ولا يوجد رقابة حقيقية على تلك الأسواق، فالأسعار التي تُباع فيها الألبسة والأحذية وغيرها هي أرخص من غيرها والأمر متروك للعرض والطلب حيث أوضحت الدائرة أن سبب منع الحكومة لاستيراد ألبسة البالة قد يكون الهدف منه حماية المنتج الوطني بالدرجة الأولى أما مراقبة هذه الأسواق فبواقع الحال من الصعب مراقبتها وضبطها لأن البضائع يشتريها البائع بالكيلو ويقوم هو لاحقاً بتقدير سعر كل قطعة على حدة وبيعها بعد تحميل أسعار الشحن والتوصيل.

ويبقى السؤال لماذا لا تسمح الدولة باستيراد البالة بشكل قانوني مع دفع جمارك معينة على البضائع الداخلة إلى الأسواق وتكون بذلك قد شكلت حماية للمواطن من الأمراض التي يمكن أن تحملها تلك الثياب بعد دخولها النظامي ومعرفة مصدرها وفحصها تحت رقابتها وتكون بذلك قد وفرت سوقاً نظامية للثياب المستعملة ولبت احتياجات المواطنين وبطريقة سليمة.

هيئة الاستثمار وبنك البركة.. تفاهم لتمويل مشاريع لإعادة الإعمار

الوطن

وقّع بنك البركة سورية مذكرة تفاهم مع هيئة الاستثمار السورية، بهدف دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الفرص الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار بإتاحة مصادر التمويل الملائمة لها. وذلك انطلاقاً من دور الهيئة في تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات وتذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام المستثمرين، ومن دور البنك المتمثل بتقديم التسهيلات المصرفية بجميع أنواعها للمتعاملين الراغبين في إنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريعهم القائمة.

ويبدأ العمل بالمذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها، ولمدة عامين، تجدد تلقائياً. ومثّل البنك السيد محمد حلبي الرئيس التنفيذي، والمهندسة هالة غزال مدير عام هيئة الاستثمار السورية.

وتنصّ المذكرة على أن تقدم الهيئة التسهيلات الممكنة للبنك من أجل استثمار وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية المحفزة، كما تقترح مجموعة من الفرص الاستثمارية ذات الأولوية في مرحلة إعادة الإعمار لدراسة إمكانية منح التمويل ما يتناسب مع رؤية وسياسات البنك التمويلية.

وتقوم الهيئة بتقديم العروض التي تحصل عليها من البنك إلى المستثمرين والشركات الراغبة في الاستثمار والترويج لها وللخدمات المصرفية التي يقدمها البنك في الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها.

من جانبه، يقوم البنك بتقديم التسهيلات التمويلية المختلفة للمشاريع الاستثمارية الجديدة والقائمة الراغبة في التوسع بعد دراستها والموافقة عليها من قبل البنك.

ولضمان حسن التنفيذ، يشكل الفريقان لجنة عمل مشتركة لتنفيذ مضمون هذه المذكرة، مهمتها وضع الخطط والبرامج التنفيذية والزمنية ومتابعة التنفيذ والتنسيق مع الطرف الآخر وفقاً للإطار العام لهذه المذكرة.

وفي هذه المناسبة صرّح الرئيس التنفيذي للبنك محمد عبد الله حلبي قائلاً: «تأتي مذكرة التفاهم مع هيئة الاستثمار السورية تجسيداً عملياً لمسؤولية البنك الاقتصادية والاجتماعية في البلد الذي يعمل فيه، وتنفيذاً لإستراتيجيته المتمثلة في دعم فرص الاستثمار والتنمية، على أساس إستراتيجي، ما يؤسس لنهوض اقتصادي حقيقي، كما تعبر المذكرة عن رغبة البنك في المساهمة الفعّالة في مرحلة البناء والإعمار».

الحكومة: التعاقد مع المكاتب والشركات الاستشارية الهندسية العربية والأجنبية مسموح

الوطن

عدلت رئاسة مجلس الوزراء القرار الناظم لمزاولة مهنة الهندسة في سورية استنادا إلى محضر اللجنة المشكلة في وزارة الأشغال العامة.

ونصّ التعديل على أن يتم تعاقد الجهات العامة في الدولة للقيام بالأعمال الهندسية الاستشارية وفق الأحكام الناظمة لمزاولة مهنة الهندسة والتي حددت من خلاله أسلوب إعداد المشاريع الهندسية وفق مراحل متتالية من الإشراف إلى التدقيق مع الجهات العامة الهندسية المتمثلة بالشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية والمكاتب الهندسية الاستشارية المتكاملة والتخصصية والشركات الهندسية الاستشارية الخاصة المعتمدة من نقابة المهندسين وما يتم من تآلفات بينها ومع أعضاء الهيئة التعليمية في كليات الهندسة بما ينسجم مع قوانين التفرغ الجامعي وتنظيم الجامعات ونظام مزاولة مهنة الهندسة والجهات العامة من وزارات ومؤسسات وهيئات ومراكز بحوث ضمن اختصاصاتها حصرا ووفق صكوك إحداثها.

ويتم التعاقد مع الجهات الهندسية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ بما ينسجم مع تعرفة أتعاب الدراسات الهندسية الصادرة عن نقابة المهندسين.

وتعامل الجهات الهندسية المشار إليها على قدم المساواة عند طرح الأعمال الهندسية ويتم تلزيم المرحلة الأولى من الدراسة الاستشارية في إعداد البرنامج الوظيفي والاقتصادي وما يلزمها من دراسات أولية قبل التعاقد على المراحل التالية، ولا يحق للجهة الهندسية المعدة لهذا البرنامج التعاقد على مرحلة إعداد التصاميم ويتم التعاقد على مرحلتي الدراسات وتدقيقها في وقت واحد بحيث تكون عملية التدقيق مواكبة لعملية التصميم. ويراعى أن تكون الجهة المدققة مصنفة في فئة لا تقل عن تصنيف الجهة الدارسة والسماح لجميع الجهات الهندسية المشار إليها بالجمع بين إعداد الدراسات والإشراف الهندسي أو بين التدقيق والإشراف الهندسي فقط مع عدم جواز الجمع بين الدراسات والتدقيق.

وتخضع جميع الجهات الهندسية المعددة في هذا القرار إلى أحكام نظام تصنيف المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية الصادر عن وزير الأشغال العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة ويتم قبول العروض للمشاريع من جميع الجهات بما يتوافق مع درجة تصنيفها التي تؤهلها لهذه المشاريع ويمكن للجهات العامة التعاقد مع المكاتب والشركات الاستشارية العربية أو الأجنبية لأعمال التصميم أو التدقيق أو الإشراف لمشاريع محددة بشرط عدم توافر الخبرات الهندسية المحلية للقيام بذلك وفي أسس محددة عبر عقد تآلف بينها وبين نظيرتها المحلية والالتزام باشتراطات أهمها ألا تقل حصة الشركات المحلية عن ٥٠٪ من حجم العمل وان لا تقل الخبرة المحلية عن نسبة ٢٥٪ لكل بند من بنود المشروع تعدل النسب بعد موافقة رئاسة الوزراء وأن تكون الشركات المحلية والأجنبية المتعاقد معها من فئة التصنيف نفسها وان تكون مسجلة ومصنفة في بلدانها أو تقدم وثائق تثبت معادلتها للمرتبة والدرجة المطلوبة للتصنيف المعتمد محلياً وأن تكون الشركات المحلية مرخصة ومسجلة ومصنفة وفق قرار وزير الأشغال العامة وتعامل الشركات الأجنبية المتآلفة مع المحلية معاملة المحلية من حيث الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وتعفى جميع الجهات المشار إليها من تقديم الوثيقة رقم ٢ للسجل التجاري والوثيقة رقم ٣ للتسجيل في إحدى الغرف التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو السياحية.